

مؤشرات التحليل المالي وأثرها في اتخاذ قرار الاستثمار/شركة التأمين الوطنية (بحث تطبيقي)

Financial analysis indicators and their impact on investment decision-making / for the national insurance company (applied research)

rmoshrmosh1988@gmail.com

جامعة بغداد /المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

يسر فائق عباس

alwan56al@yahoo.com

جامعة بغداد /المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.م.د. علاء عبد الكريم هادي

المستخلص:

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة بمثابة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال والمؤسسات المالية والمحللون الماليون وغيرهم من عمل دراساتهم واستنتاجاتهم للحصول على المعلومات التي تساعدهم في عملية صنع القرار ومن بينها القرارات المتعلقة بالاستثمار لذلك فقد سعى البحث الحالي الى اثبات تأثير مؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بشركة التأمين الوطنية في اتخاذ القرار الخاص من خلال اختيار مجموعة من المؤشرات التي توفرها القوائم المالية وهي (نسبة السيولة ، نسبة النشاط ، نسبة الربحية) لقياس مدى قدرة هذه المؤشرات في اتخاذ قرار الاستثمار .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، المؤشرات المالية (نسب السيولة ، نسب النشاط ، نسب الربحية ،) ، الإستثمار - قرار الإستثمار ، نسبة تحقق حجم الإستثمار ، نسبة تحقق عوائد الإستثمار .

Abstract:

The financial analysis of the published financial statements is the means that enables businessmen, financial institutions, financial analysts and others to conduct their studies and conclusions to obtain information that helps them in the decision-making process, including decisions related to investment. National in making the decision on the investment activity, for the period from 2012 to 2018, through the information provided by the annual financial statements, by selecting a set of indicators provided by the financial statements, namely (liquidity ratio, activity percentage, profitability ratios) to measure the extent of this ability Indicators in determining their role in making an investment decision.

Keywords: Financial Analysis Financial indicators (Liquidity ratios, activity ratios, profitability ratios) Investment - investment decision, rate of realization of investment size, rate of investment returns.

المقدمة :

لقد ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية ووظيفة مستقلة كسائر وظائف المنشأة الاخرى حينما اجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمنشآت ، ويعد من المواضيع المهمة جدا في مجال الادارة المالية والتي تؤثر بشكل كبير في العديد من القرارات التي تقوم المنظمات باتخاذها ومن اهمها القرارات الخاصة بالنشاط الاستثماري وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي من شأنها التأثير في قراراتهم الاستثمارية ، وعليه سنحاول في هذا البحث التعرف أهم النسب المالية ومدى تأثيرها على قرارات شركة التأمين الوطنية الاستثمارية .

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث : تعاني شركة التأمين الوطنية من ضعف في عوائد الاستثمار بالرغم من قيامها من أستغلال أغلب مواردها في الاستثمار ، وذلك بسبب اعتمادها على نتائج مالية غير دقيقة وبالتالي يؤدي الى ضعف القرارات الاستثمارية ، لذلك ينبغي على شركة التأمين الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي ، التي تمكن الادارة من خلال النتائج التي تظهرها المؤشرات المالية من

تحديد الانحرافات في نشاط الأستثمار ، واتخاذ القرار الإستثماري الرشيد الذي يرفع من معدل عائد الأستثمار ويحقق السلامة المالية لشركة التأمين ، وبناءً على ماسبق فقد حدد البحث المشكلة الأساسية والتي تتمثل في مدى تأثير مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرار الأستثمار في شركة لتأمين الوطنية ؟ ولمعالجة هذه المشكلة يجب توفير إجابات عن مجموع التساؤلات الآتية:

أ- ما المقصود بالتحليل المالي وما علاقته باتخاذ القرار الإستثماري ؟

ب- ما أهمية مؤشرات النسب المالية في اتخاذ قرار الإستثمار ؟

ت- ماهي الأساليب المستخدمة في التحليل المالي؟

ثانياً : أهمية البحث :

١- تمتلك شركة التأمين الوطنية محفظة استثمارية متنوعة في عدة قطاعات وتواجه هذه المحفظة مخاطر عديدة تؤثر في اهداف الشركة وأدائها المالي.

٢- تكمن أهمية الأستثمار في شركة التأمين بالرغبة في الحصول على الأرباح وتحسين ادائها المالي من أجل تحقيق تنمية ذاتية للشركة وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وكذلك على تسديد نفقاتها التشغيلية، وان اهم مصادر الربح في شركات التأمين هو الأستثمار ولشركات التأمين استثمارات متعددة اهمها الأستثمار المالي من خلال المحفظة الأستثمارية التي تمتلكها شركات التأمين وتحتوي على حصص مساهمه في قطاعات مختلفة . ولكي تحقق هذه المحفظة اكبر العوائد يجب ان تعتمد على اساليب علمية في قياس المخاطرة التي تتعرض لها المحفظة الأستثمارية.

٣- يساهم الأستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية ومكافحة البطالة ودعم البنى التحتية للبلاد وكذلك في الأمن الأقتصادي وتحقيق التنمية الأقتصادية للبلد .

٤- اظهر وتوضح العلاقة بين التحليل المالي للقوائم المالية لشركة التأمين واثر هذا التحليل في اتخاذ قرار الأستثمار .

ثالثاً: أهداف البحث : يسعى البحث الى اظهار مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية لشركة التأمين وما يوفره من مؤشرات تساعد القائمين على عملية التحليل المالي في ترشيد الشركة في ترشيد اتخاذ قرار ات الشركة ويسعى البحث بالتحديد الى:

١- تسليط الضوء على الطرائق المختلفة للتحليل المالي.

٢- تقييم أهمية المؤشرات المالية في ترشيد قرارات في ضوء

احتياجات شركة التأمين الوطنية .

٣- تحديد أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار في شركة التأمين الوطنية.

رابعاً : حدود البحث :

١- الحدود المكانية :- شركة التأمين الوطنية : تأسست الشركة بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة (١٩٥١) وقد اقتصر عملها في بداية تأسيسها على تأمين ممتلكات وأموال الدولة إلا إن عمل هذه الشركة تطور بمرور الوقت وتوسع ولا سيما بعد قرار تأمين شركات التأمين عام (١٩٦٤) مما زاد حجم وعدد عمليات التأمين وتعدد أنواع التأمين .ومن ناحية تطور استثمارات الشركة انطلقت الشركة في ممارسة أعمال الأستثمار من خلال أوجه استعمال الأحتياطي والسيولة النقدية المتوفرة لديها ،فهي تمارس، وتمكنت هذه الشركة من استعادة مكانتها في الدول الخارجية وتنشيط أعمالها الخارجية لتنشيط الأتفاقيات وتوسيع التسهيلات المالية ابتداء من عام (٢٠٠٤) وقد بلغ رأسمال الشركة (١٥٠٠٠٠٠٠) ألف دينار (خمسة عشر مليار دينار)في العام ٢٠١٢ .

٢- الحدود الزمنية : تم تحديد مدة البحث بين (٢٠١٢ - ٢٠١٨)، وكان اختيار هذه المدة الزمنية لتوافر البيانات التي تخص البحث، وتم اعتماد البيانات المالية التي تخص هذه السنوات للشركة .

خامساً: فرضيات البحث:-

١- توجد علاقة تأثير ذات دلالة أحصائية بين متغيرات مؤشرات التحليل المالي ومتغير مؤشربنسبة تحقق حجم الأستثمار .

٢- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات مؤشرات التحليل المالي ومتغير مؤشربنسبة تحقق عائد الأستثمار .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

(١) دراسة (المسعودي، ٢٠١٥)

عنوان الدراسة	تحليل مؤشرات النشاط والربحية لتقييم أداء شركة التأمين الوطنية العراقية. الدبلوم العالي
طبيعة الدراسة	بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في التأمين
مشكلة الدراسة	نتيجة لزيادة وتعدد مصادر الخطر المحتمل الذي قد تتعرض لها قطاع التأمين فان محدودية الأغطية التأمينية وعدم تنوعه يعد مشكلة أساسية امام شركات التأمين الذي من شأنه أن يقوض مركزها المالي من حيث النشاط والربحية ويفقدها فرصة المنافسة والتفوق في سوق التأمين العراقي .
هدف الدراسة	بيان مدى كفاءة شركات التأمين في القطاع الحكومي العراقي في إدارة أموالها وتوضيح المسارات المعتمدة في تقييم الأداء للشركتين .
عينة الدراسة	شركتي التأمين الوطنية والعراقية .
منهج الدراسة	منهج أستقرائي وأستدلالي .
أهم الأستنتاجات	وجود بعض الفروقات المعنوية على مستوى بعض المؤشرات للشركتين .
أهم التوصيات	أعادة النظر في السياسات الأئتمانية وسياسات تحصيل حساب المدينون . ٢- دراسة احتياطي الطوارئ بشكل صحيح لتغطية المخاطر المؤمن منها.
أوجه التشابه والأختلاف	ركزت الدراسة على دراسة واقع سوق التأمين بالأخص لشركة التأمين الوطنية والعراقية ، ودراسة مقدار كفاءة كل من الشركتين من حيث النشاط والربحية ومعرفة فرصة المنافسة في سوق التأمين العراقي من خلال الأغطية التأمينية التي توفرها كل منهما من حيث الكم والنوع ، بينما ركز بحثنا على دراسة وضع المالي لشركة التأمين الوطنية فقط بأستخدام مؤشرات التحليل المالي والحكم على الوضع المالي للشركة من خلال نتائج المؤشرات المالية ومعرفة مدى تأثيرها على نشاط الشركة الأستثماري.

١- (الأغوات، ٢٠١٥)

عنوان الدراسة	دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية
طبيعة الدراسة	رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة
مشكلة الدراسة	١- هل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المؤشرات المالية يمكن أن تعبر عن مستوى الأداء المالي للشركة؟ ٢- ما مدى اعتماد الشركة على المؤشرات المالية في تقييم أداها المالي واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة؟ .
هدف الدراسة	١- التعرف على مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) باستخدام مؤشرات المديونية ومؤشرات السيولة، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات الربحية، ومقارنته مع المتوسط العام (المعيار التاريخي) للسنوات من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠). ٢- التعرف على مدى إمكانية استخدام النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المؤشرات المالية للتعبير عن مستوى الأداء المالي للشركة.
عينة الدراسة	شركة البوتاس العربية
أهم الأستنتاجات	١- الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يؤثر تأثيراً ملموساً في اتخاذ القرارات في السوق المالي، ٢- تزايد الوعي من قبل المديرين الماليين والمحليلين الماليين والمحاسبين والقانونيين والمستثمرين لمدى الأهمية التي تشكلها المعلومات المالية المستقبلية والدور الذي تقوم به في عملية صنع القرار الاقتصادي وبالأخص القرار الاستثماري في السوق المالي
أهم التوصيات	١- ضرورة إصدار معايير وإرشادات تتعلق بإعداد المعلومات المالية المستقبلية وفحصها ومراجعتها من قبل الهيئات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة. ٢- العمل على إلزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالإفصاح عن قوائمها المالية المستقبلية و ذلك لدعم بيئة الأعمال والاستثمار في سورية، من خلال تخفيض المخاطر المتوقعة من المستثمر،
أوجه التشابه والأختلاف	تطرقت هذه الدراسة الى موضوع الإفصاح عن المعلومات المالية وما لها من دور في اتخاذ القرارات ،بينما ركز بحثنا على مدى أستخدام البيانات المالية في عدة مؤشرات مالية تساعد الإدارة في تفسير النتائج المالية ووبدورها اتخاذ القرارات الصحيحة التي ترفع من مستوى حجم نشاط الأستثمار .

المبحث الثالث: مدخل للتحليل المالي

أولاً : مفهوم التحليل المالي **The Concept of Financial Analysis** : مفهوم التحليل المالي لغة: رد الشيء الى عناصره المكونه له ،مادية كانت ام معنوية ويستخدم في الهندسة للتوصل الى العناصر التي يتوقف عليها حل المسألة الرياضية ، وقد استعمله اليونانيون في البرهنه الرياضية . وفي مجال المحاسبة ، تعتمد عملية التحليل على البيانات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم نظم المعلومات المحاسبية بأعدادها وتقديمها إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها والتي لها علاقة مباشرة بالوحدة الأقتصادية المعدة عنها تلك القوائم . (الحبيطي وزياد، ٢٠٠٢ ص ٩٨) . ويعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه الى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة الأمر الذي اضر

المساهمين والمقرضين على حد سواء ،والذي أدا بالمشروع إلى التدخل،وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشرك (عقل،٢٠٠٩:ص٢٣١) ومن الطبيعي عقب كل أزمة أن تثار التساؤلات عن إمكانية التنبؤ بهذه الأزمات قبل حدوثها وأخذ القرارات الكفيلة بتفادي تكرارها مستقبلاً وبخاصة أن من الأمور الواضحة والراسخة في الفكر المحاسبي المعاصر(ودعمته الهيئات العلمية ومنها هيئة وضع المعايير المحاسبية الأمريكية (FASB) ما هو متعلق بأهمية التقارير المالية ودورها من حيث مساعدة كافة الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات الرشيدة ورسم السياسات السلمية وفي تقييم الأداء الكلي (والجزئي) للمنشآت . (الحسني،١٩٩٨،ص٧٢) ومن خلال ذلك التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة مع تبويبها التوبيب الملائم ، بأستخدام الأساليب الأحصائية والرياضية والنسب المالية وذلك لغرض أبراز الأرتباطات التي تربط بين عناصرها وبهذا الشكل فأن التحليل المالي يساعد في الحصول على أجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية (الشمري،٢٠٠٦: ٤٤)

ثانياً: أهمية التحليل المالي: يعد التحليل المالي أحد الأدوات المهمة في إدارة المشروعات إلى جانب أصحاب المصلحة فيها مما يتطلب الحفاظ على مصالح تلك الفئات من خلال حصولهم على المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع تلك المعلومات المتاحة ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها. وتبرز أهمية التحليل المالي كونه يمثل أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي ومفصل ، ويوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية معينة،او فترات زمنية متعددة فضلاً عن توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة ، وأثار هذا التغير بشكل واضح ، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الأجابة على التساؤلات كافة التي تطرحها الجهات المستفيدة من القوائم المالية (الحيالي والبطمة،١٩٩٦: ٢١)

يمكن توضيح أهمية التحليل المالي في بعض النقاط من اهمها: (أبو زيد ،٢٠٠٩: ٢٢)

- ١) اختبار مدى كفاءة عمليات الشركة محل التحليل وتقييم ربحيتها.
- ٢) تقييم الوضع المالي للشركة وتحديد مركزها الأتتماني.
- ٣) توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض.
- ٤) توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.
- ٥) تقييم أداء الإدارات المختلفة بالشركة.
- ٦) يعتبر التحليل المالي أداة مسح أبتدائي للقيام بأي نشاط جديد.
- ٧) تقييم أداء الشركة بالمقارنة مع الشركات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء الشركة في السنوات السابقة.

٨) الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها (عبود،٢٠٠٨: ٤٤٨)

٩) أكتشاف فرص جديدة للأستثمار.(الشمري،٢٠١٠: ٥٤)

كما وتبرز أهمية التحليل المالي أيضا في تحقيق هدفي هما السيولة المناسبة وأقصى الأرباح في الأمد الطويل .ففي سعيها لتحقيق هدف السيولة تكافح الإدارة في سبيل إدارة الموجودات والمطلوبات وحق الملكية بصورة تدرعليها نقدا يكفيها لمواجهة التزاماتها عند الأستحقاق وعلية تهتم الدارة بتحليل وضعية الميزانية العمومية وكشف التدفق النقدي لتتابع تمتع الموجودات بدرجة من السيولة تناسب توقيت التزامات الشركة وحجمها اما فيما يتعلق بالربحية فأن تحليل كشف الدخل يساعد على تحقيق هدف الربحية لأنه يوضح للشركة مواطن الضعف كأنخفاض حجم المبيعات وانخفاض هامش الربحية والمجالات التي أزدادت فيها التكاليف وذلك بقصد الرقابة عليها . (عباس،٢٠٠٦: ٢٧)

ثالثاً: التحليل المالي بأسلوب النسب المالية: تقوم فكرة التحليل المالي باستعمال النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات المركز المالي، أو بين بيانات قائمة الدخل، أو بين بيانات قائمة المركز المالي و قائمة الدخل معاً، وذلك في تاريخ معين، حيث أن الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن تسهل عملية التحليل المالي، وذلك لاختصارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها، بما لها من مؤشرات ذات معنى. (Richard, 2008: 134) وتتمثل النسب المالية بالعلاقة ما بين (بسط ومقام) وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية او قائمة الدخل، شرط ان تكون العلاقة معبره عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسره له، وهذا يعني ان هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الأخلال بمكونات البسط او بمكونات المقام. ومن جانب آخر فان نتائج كل نسبة مالية لا يمكن ان يفهم مدلولها او كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية. ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء (Kieso, 2000: 12-34).

-أما أهم النسب والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي هي : (الحناوي، ٢٠٠٥: ٥١)

(١) **نسبة السيولة:** وتتمثل هذه النسب بالآتي:

أ. **نسبة السيولة النقدية:** هي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها . وتشير هذه النسبة الى مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين موعد استحقاقها، أي ان الأصول تتحول الى نقد ويستخدم النقد بدوره في سداد التزاماتها قصيرة الأجل. وتحتسب نسبة السيولة بقسمة الأحتياطيات الفنية(والتي هي المبالغ التي يجب على المؤمن أو معيد التأمين أقتطاعها وألحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة المترتبة عليها لحملة الوثائق والمستفيدين) إلى الموجودات المتداولة ،والحد النمطي المقبول لهذه النسبة هو ألا يزيد عن ١٠٠% حيث يتم أحتسابها اعتماداً على القرار رقم /٢١٠/ لعام ٢٠٠٥ الصادر عن هيئة الأشراف على التأمين.

نسبة السيولة = الأحتياطيات الفنية / الموجودات المتداولة

ب. **نسبة التداول:** تحسب نسبة التداول بتقسيم الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة . وتقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة.

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

(٢) **نسب النشاط:** تقيس هذه النسب مدى كفاءة استخدام الشركة للموارد الماليه والمتمثلة بالموجودات أو الموارد المتاحة لها وذلك بأجراء المقارنات بين مستوى المبيعات ومستوى الأستثمار في عناصر الموجودات . وتساعد هذه المقارنات المحلل في كشف نقاط الضعف (تدني كفاءة استخدام الموارد) في عمليات الشركة. وتقسم إلى:

أ. **معدل دوران الأصول :** يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الأستثمار في المشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات ويتأثر بنمو المبيعات ومقدار الأستثمار في الأصول ، وكلما زاد المعدل على كفاءة الإدارة ويحدد بالمعادلة الآتية : (الدهراوي، ٢٠٠٦: ٢٢١)

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / القيمة الدفترية للأصول الثابتة

ب. **معدل دوران المدينون :** ويقاس عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة . ويدل الدوران العالي للمدينين على كفاءة تحويل الحسابات المدينة الى نقد ويعني أيضاً أتباع سياسة ائتمانية عالية . وتحسب وفق المعادلة التالية:

دوران المدينون = صافي المبيعات / الحسابات المدينة = مره

وتمثل صافي المبيعات في شركة التأمين أجمالي الأقساط المنتجة مضافاً لها اقساط إعادة التأمين الوارد من الخارج مطروحاً منها اقساط التأمين الصادرة الى الخارج .

٣) **نسب تحليل الربحية** : تعد مؤشرات الربحية من اهم المؤشرات التي تستخدم في عمليات التحليل المالي والتي توضح مكانة الشركة بين الشركات المنافسة في الأسواق وكذلك تقرر البقاء في السوق من عدمه .(ذيب وآخرون ،٢٠١٢: ١٩٦)

١. **معدل دوران الموجودات** : تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، و تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة المشروع و الطرق و الأساليب المتبعة في استخراج نتيجة الأعمال و الظروف المحيطة والهدف من تحليل نسب الربحية. (شبيب، ٢٠٠٦: ٧٦) بمعنى ان معدل دوران الموجودات يؤشر المقدرة الكلية للوحدة الاقتصادية في توليد المبيعات من الموجودات المتاحة للتشغيل ، وأن النسبة المعيارية هي ١,٥ مرة ويمكن حسابها وفق المعادلة الآتية: (العامري، ٢٠١٣: ٨٦)

معدل دوران اجمالي الموجودات=صافي اقساط التامين /اجمالي الموجودات=مره

٢: **معدل العائد على الاستثمار** : وتقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من اجمالي أستثماراتها بالموجودات ، و ان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسة الإدارة الاستثمارية والتشغيلية ، وتبحث الشركات دائماً عن الزيادة في عوائد الإستثمار لأنه مقياس الربحية كافة الإستثمارات القصيرة والطويلة الأجل ، وان المدى المقبول لهذه النسبة هو ٨% (المسعودي، ٢٠١٥: ٥٧) ويمكن حساب معدل العائد على الإستثمار وفق المعادلة الآتية: (حمودة، ١٩٩٨: ١٣)

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / متوسط قيم الإستثمارات %

٢. **معدل العائد على حق الملكية** :- وتمثل هذه النسبة معدل العائد المتوقع عن استثمار أموال المالكين وتكشف عن اداء الإدارة ولهذا فان ارتفاع العائد على حق الملكية هودليل الأداء الجيد للإدارة بينما يشير انخفاض النسبة الى تميل متحفظ بالقروض وان النسب المعيارية هي ١٠% ويحسب وفق المعادلة الآتية:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية %

(دليل وبرنامج تقييم الأداء العام لسنة ٢٠٠٦)

المبحث الرابع : أساسيات حول القرارات الإستثمارية :تعد القرارات الاستثمارية من اهم القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة وذلك نظرا لأثرها في مردودية المؤسسة والتوسع المتسارع في حجم المشروعات الاستثمارية وما رافقه من تعدد وتعارض في الأهداف وكثرة البدائل المصاحبة عن مصادر خارجية لتمويل استثماراتها. ويعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات المالية و أعدها بسبب طبيعتها الإستثمارية، و الغالب في هذه القرارات إن الإدارة المالية تلجأ لها أما في زيادة العائد على الإستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

أولاً: تعريف القرار الإستثماري : يمكن القول أن القرار الإستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين أو أكثر (عبد الحميد، ٢٠٠١: ٣٨) وكما يعرف على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها. (جمام ودباش، ٢٠١٧: ٨) وتتحصر قرارات الاستثمار في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية. فيواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من جهة أخرى. ضمن هذا الإطار تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع : (مطر وتيم، ٢٠٠٥: ١٧-١٨)

* **قرار الشراء**: يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي.

* **قرار عدم التداول**: يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تساوي سعرها السوقي.

- قرار البيع: يلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته اكبر من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، في ظل المخاطرة. (نشنش، ٢٠٠٧: ٣)

ثانياً: المبادئ التي يعتمد عليها القرار الإستثماري : يمكن تحديد اهم المبادئ التي تعتمد عليها قرارات الاستثمار في الأسواق المالية بالتالي :- (حسين وآخرون ، ٢٠١٣: ٢٣٢)

١- مبدأ الاختيار : يفترض ان المستثمر يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالأختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في اول فرصة تتاح له .

٢- مبدأ المقارنة : اذا كان المستثمر امام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة .

٣- مبدأ الملاءمة : كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر ، الدخل ، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر .

٤- مبدأ التوزيع : تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي ان يقوم على التنوع من هذه الأصول ، وذلك من اجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

ثالثاً: مراحل اتخاذ القرار الإستثماري: يمكن تحديد مراحل اتخاذ القرار الاستثماري في شركات التأمين بصوره عامه كونها تعد من القرارات المهمه في النمو المستقبلي للشركة و لاستمراريته وقدرتها في سد التزاماتها الحالية والمستقبلية تجاه المساهمين والدائنين ،وعلى الرغم من ان الخطوات التطبيقية تختلف فيما بين شركات التأمين الا يمكن القول بأن هذه المراحل تتضمن عادة مايلي:

المرحلة الأولى : تحديد الأهداف : يجب أن يعرف متخذ القرار ماذا يريد أن يحقق، وأن يعرف بوضوح ما الذي يريد أن يحصل عليه ،والا فإن إتمام عملية اتخاذ القرار سيكون ضبابياً. (Adair, 2007: 24) ، فتحديد المشكلة يتطلب التعرف على جميع جوانبها بشكل دقيق وصحيح (الموسوي، ٢٠٠٩: ١٥). والتي تتمثل بالنتائج النهائية المرغوب تحقيقها ، والتي يجب أن تكون:-

- معبر عنها كتابةً لغرض زيادة فهم المنفذين والتزامهم بها.
- قابلة للقياس ، وهذا ما يستوجب التكميم حيثما يكون ممكناً .
- مصحوبة بمدى زمني لتحقيقها.

المرحلة الثانية : البحث وتحديد الفرص الإستثمارية: والتي يقصد بها خلق وتوليد المشاريع ، إذ ان الفرص يمكن أن تنشأ من مصادر متعددة فيمكن القول أن بعض الأفكار قد تتوارد فجأه للذهن ، غير أن المسار الطبيعي في شركات التأمين هو إكتشاف الفرص من خلال البحث والتطوير وتبرز أهمية هذه المرحلة في أنه يتم بموجبها : (الشماع، ١٩٩٢: ٣٨٨)

- تحديد الأبعاد الحقيقية للبدائل (الفرص الاستثمارية) التي تتمثل بأطرها العام أثار القيود الداخلية والخارجية عليها.
- تحديد نوعية وحجم البيانات والمعلومات المتعلقة بكل الفرص ، بما فيها المؤشرات المالية والإقتصادية والإجتماعية التي توضح أهميتها للشركة والمجتمع ككل .

المرحلة الثالثة : تقييم البدائل الإستثمارية : وتتعلق هذه المرحلة بتحديد التدفقات الداخلة والخارجة المتوقع حدوثها عند تنفيذ الفرصة الاستثمارية ، واختيار معيار مناسب للحكم على البدائل من أجل البدء بتنفيذ افضلها. وتتم هذه الدراسة على افتراض ان البديل محل الدراسة هو الذي يتم تنفيذه بإعتباره البديل الأفضل كفرصة استثمارية ، وهناك بعض الصعوبات التي تواجه تحديد النتائج التقديرية والتي تتمثل بالآتي:

- يكمن في المستقبل عامل عدم التاكيد لاسيما إن الظروف والأحوال في تغيير مستمر، لذا فانه من الصعوبة التحديد بدقة لما سوف يحدث في المستقبل.
- صعوبة مراعاة جميع المتغيرات التي لها تأثير مباشر او غير مباشر على البدائل الاستثمارية وتقييمها.
- ضرورة اخذ العوامل والأعتبارات الكمية والوصفية غير الملموسة عند دراسة وتقييم البدائل الاستثمارية .

المرحلة الرابعة : المفاضلة بين البدائل الإستثمارية واختيار البديل الأفضل: تتأثر عملية المفاضلة بالهدف الذي تعمل الإدارة على تحقيقه ،كما قد تتأثر بالمنافع الاقتصادية والإجتماعية المطلوب تحقيقها على المستوى القومي ككل ويقترح الباحثون مجموعة من التساؤلات التي من خلالها تتم عملية المفاضلة ومنها :

(Pearce,1989:75)

- هل البديل فعال؟ أي يمكن خلاله تحقيق الأهداف المنشودة؟
- هل يمكن تنفيذه؟ أي هل يتوافق تنفيذه مع ما متوفر من إمكانيات مادية وبشرية؟
- ما العوائد المتوقعة من البديل الإستثماري ؟
- مدى الكفاية التي يحققها البديل الإستثماري من حيث الكلفة والتنوعية . (آل آدم والدباغ،١٩٩٢: ٤٨٨-٤٨٩)

وكما يمكن تحديد الأفضلية لاي بديل استثماري غلى ضوء مجموعتين من الاعتبارات وتتمثل بالآتي:

المجموعة الأولى: الاعتبارات الملموسة :والتي يمكن التعبير عنها كميأ والمتمثلة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة والعمر الأنتاجي.

المجموعة الثانية: الاعتبارات الغير الملموسة : والتي يصعب التعبير عنها كميأ ، مثل الآثار البيئية والاجتماعية التي يحدثها البديل الأستثماري.

المرحلة الخامسة: أعداد الموازنة الإستثمارية الرأسمالية : تعد المراحل السابقة بخطوات يجب القيام بها لأعداد الموازنة الرأسمالية ،والتي تشير بأنها نشاط متعدد الجوانب يتضمن صياغة الأهداف الطويلة الأجل وربطها والبحث المبدع عن استخدامات جديدة ومبرمجة للأموال الأستثمارية ،وأعداد التنبؤات والتقديرية الهندسية والتسويقية والمالية ،واعداد موازنه للتخطيط والرقابة على المشروعات السابقة ،ويعد الغرض الاساسي من اعداد الموازنة الأستثمارية المساعدة في اتخاذ القرار الأستثماري.

ويتم وضع هذه الخطة من قبل الشركة وتضمن :-

- إن التدفقات الرأسمالية الخارجية تمثل الأستعمال الأكثر ربحية للأموال المتاحة.
- إنها تعرض المركز المالي للشركة للخطر .
- إنها منسجمة مع باقي الخطط المالية التابعة للشركة.

المرحلة السادسة: التنفيذ والمتابعة : أن هذه المرحلة تعد من اكثر المراحل عملية ،لأنها المرحلة التي تقطف بها الشركة ثمار المراحل السابقة وثمار القرارات المتعلقة بالفرص الأستثمارية .

(خان وغرابية،١٩٨٦: ١١٤)

ولا تتوقف هذه المرحلة عند تنفيذ الخطة بل يتطلب استمرار المتابعة والمراقبة ،وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالمخططة،وتشخيص الانحرافات ومعالجتها ،الأمر الذي يقيد السيطرة على حالات عدم الكفاية أول بأول فضلاً عن أية انحرافات قد تحدث سيتم تجديدها وتشخيص أسبابها والتي تعود لسوء التنبؤ أو حدوث احداث غير متوقعه لا تستطيع الشركة السيطرة عليها. (Rao,1992:223)

المبحث الخامس : الجانب العملي

أولاً: المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي: تهدف هذه المؤشرات بتشخيص كفاءة شركة التأمين الوطنية الأستثمارية والتي تستخدم بها الموجودات والموارد المتاحة لديها وبالتالي تساعد في كشف الضعف (أو تدني الكفاءة في استخدام الموارد) و تأثيرها على قرارات الشركة الخاصة بنشاطها الأستثماري ومن هذه المؤشرات :

١- **تحليل مؤشرات السيولة:** يهدف تحليل السيولة إلى التحقق من إمكانية سداد شركة التأمين الوطنية لالتزاماتها تجاه الآخرين في تاريخ استحقاقها بدون تعرضها إلى مخاطر عدم القدرة على السداد و من أهم هذه النسب هي :-

١-١: **نسبة السيولة النقدية:-** وتحتسب هذه النسبة بقسمة الأحتياطيات الفنية الى الموجودات المتداولة وذلك لمعرفة

مدى قدرة الشركة في تحويل الأصول الى نقود ،والحد النمطي المقبول لهذه النسبة على أن لا تزيد عن ١٠٠% ومن الجدول رقم (١) يوضح تفاصيل المؤشر الخاصة به ونتائج تحليله.

جدول رقم (١) مؤشر السيولة النقدية لشركة التأمين الوطنية للفترة (٢٠١٢-٢٠١٨)

السنة	الأحتياطيات الفنية	الموجودات المتداولة	نسبة السيولة
٢٠١٢	٨٩٢٨٢٥٤٣	٢٠٣٤١٧٠٧٨	%٤٤
٢٠١٣	١٢٠٧٢٧٣٧١	٢٣٨٩٧٧٤٢٦	%٥١
٢٠١٤	١٣١٤٣٤٠٦٦	٢٦٨٧٤٦٣٩٧	%٤٩
٢٠١٥	١١٦٢٧٠٥١٦	٢٦١٣٢٨٢٠٠	%٤٤
٢٠١٦	١١٩٢٢٧٩٨٥	٢٧٧٠٢٢٧٩٦	%٤٣
٢٠١٧	١١١٠٨٧٦٧٢	٢٨٠٩١٠١٦٣	%٤٠
٢٠١٨	٩٧٧٥٠٠٣٩	٢٦٨٥٥٤٠٦٢	%٣٦

المصدر: من أعداد الباحثة بالأعتماد على الميزانية العمومية لعينة البحث .

يتبين من الجدول أعلاه أن مؤشر السيولة النقدية لشركة التأمين الوطنية للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٨) يتراوح بين أعلى نسبة مئوية والبالغة ٥١% لسنة ٢٠١٣ وذلك لأرتفاع حجم الأحتياطيات الفنية والبالغة (١٢٠٧٢٧٣٧١) الف دينار مقارنةً بالموجودات المتداولة والبالغة ٢٣٨٩٧٧٤٢٦ الف دينار، بينما كانت أقل نسبة سيولة وصلت لها شركة التأمين الوطنية لفرته الدراسة (٣٦%) لسنة ٢٠١٨ وذلك لأنخفاض حجم الأحتياطيات الفنية والبالغة (٩٧٧٥٠٠٣٩) الف دينار على الرغم من أرتفاع حجم الموجودات المتداولة والتي بلغت (٢٦٨٥٥٤٠٦٢) الف دينار، وأن أنخفاض هذه النسب استمر من سنة ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨ على الرغم من ارتفاع حجم الأحتياطيات الفنية للسنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) إلا أن قابل ذلك ارتفاع في حجم الموجودات المتداولة الأمر الذي أدى الى عدم توفير السيولة النقدية الكافية لمواجهة التزاماتها والذي يعود ذلك لعدم احتجاز الأحتياطيات الفنية الكافية لرفع من السيولة النقدية لدى الشركة .

٢-١ : مؤشر التداول:- وتقيس هذه النسب سيولة الشركة القصيرة الأجل وتحتسب بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة لكل سنة من سنوات الدراسة، والقيمة المقبولة لهذا المؤشر (١:٢)، والجدول رقم (٢) يوضح تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصة به.

جدول رقم (٢) مؤشر التداول لشركة التأمين الوطنية للفترة (٢٠١٢-٢٠١٨)

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
٢٠١٢	٢٠٣٤١٧٠٧٨	٣٤٩٢١٤٨٧	٥٨٢
٢٠١٣	٢٣٨٩٧٧٤٢٦	٣٢٠٥٢٧١٦	٧٤٥
٢٠١٤	٢٦٨٧٤٦٣٩٧	٤٤١٠٩٧١١	٦٠٩
٢٠١٥	٢٦١٣٢٨٢٠٠	٤٥٣٧٠١٧٩	٥٧٥
٢٠١٦	٢٧٧٠٢٢٧٩٦	٥٧٧٣٠٧٥٦	٤٧٩
٢٠١٧	٢٨٠٩١٠١٦٣	٦٧٢٢٦٨٨١	٤١٧
٢٠١٨	٢٦٨٥٥٤٠٦٢	٦٥٦١٦٦٠٩	٤٠٩

المصدر: من اعداد الباحثة بالأعتماد على الميزانية العامة للشركة عينة البحث.

يتبين الجدول أعلاه نسبة التداول لدى شركة التأمين الوطنية وللمدة من ٢٠١٢ - ٢٠١٨، ونلاحظ من خلاله ان اعلى نسبة كانت في سنة ٢٠١٣ إذ بلغت نسبة التداول ٧٤٥ وهذه اعلى نسبة لشركة التأمين الوطنية للمدة المدروسة، نظراً لأرتفاع حجم الموجودات المتداولة والتي بلغت لتلك السنة (٢٣٨٩٧٧٤٢٦) الف دينار مقارنة بالمطلوبات المتداولة والتي بلغت (٣٢٠٥٢٧١٦) الف دينار ، اما اقل نسبة كانت في سنة ٢٠١٨ حيث بلغت نسبة التداول ٤٠٩ وهذه اقل نسبة لشركة التأمين الوطنية للمدة المدروسة، إذ بلغت الموجودات المتداولة لتلك السنة (٢٦٨٥٥٤٠٦٢) الف دينار، والمطلوبات المتداولة (٦٥٦١٦٦٠٩) الف دينار، حيث لوحظ أن هذا الأنخفاض قد أستمر من سنة ٢٠١٤ بدأت نسبة التداول بالأنخفاض تدريجياً على الرغم من أرتفاع حجم الموجودات المتداولة إلا أن بالمقابل كان حجم المطلوبات المتداولة مرتفع أيضاً والسبب في ذلك يعود الى انخفض اداء الشركة في تسديد التزاماتها .

٢- تحليل مؤشرات النشاط:- تتعلق هذه المؤشرات بتشخيص الكفاءة التشغيلية لشركة التأمين الوطنية. وأدناه المؤشرات ونتائج التحليل الخاصة بها لسنوات التقييم حيث تلك المؤشرات تبين الكفاءة التشغيلية والتي تستخدم بها شركة التأمين الوطنية الموجودات أو الموارد المتاحة لديها وبالتالي تساعد في كشف الضعف أو تدني الكفاءة في استخدام الموارد في عمليات الشركة.

١-٢ معدل دوران المدينون : ويمثل دوران المدينون في عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة وأدناه جدول رقم (٣) تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصة به للشركة عينة البحث .

الجدول رقم (٣) يوضح معدل دوران المدينون لشركة التأمين الوطنية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨)

السنة	صافي المبيعات	رصيد المدينون	معدل دوران المدينون(مرة)
٢٠١٢	٦٦٣٥٦٧٩٠	٣٧٤٦٧١٩٠٥٧١	١,٧٧ مرة
٢٠١٣	٩٠٧٢٦٤٠٦	٥١٠٩٥٧٣١١٧٨	١,٧٧ مرة
٢٠١٤	٨١٩٦٨٦٥٧	٤٨١٤٤٤٧١٨١٨	١,٧٠ مرة
٢٠١٥	٦٠١٣٨٤٨٠	٤٥٠١١٠٥١٩٩٤	١,٣٣ مرة
٢٠١٦	٦٨٤٠٣١٠٤	٥١٣١٥٤٤٠٢٢٣	١,٣٣ مرة
٢٠١٧	٤٩٢٢١٠٤٢	٦٩٣٦٢٩٢٩٥٣٢	٠,٧٠ مرة
٢٠١٨	٤١١٤٩٤٩١	٦٨٣٢٠٢٦٩٤٠٣	٠,٦٠ مرة

المصدر من أعداد الباحثة بالأعتماد على البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة عينة البحث.

من الجدول أعلاه يتبين أن معدل دوران المدينون لشركة التأمين الوطنية تتراوح وبين اعلى معدل (١,٧٧) مرة لسنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣، وبين أدنى معدل (٠,٦٠) مرة لسنة ٢٠١٨ ، ويلاحظ من ذلك أن الشركة في تدني في تحصيل الديون والسبب يعود الى سياسة الأئتمانية التي تتبعها الشركة .

٢-٢ معدل فترة التحصيل : ويشير الى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة الى نقد ، والجدول رقم (٤) أدناه يوضح تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصه به للشركة عينة البحث .

الجدول رقم(٤) يبين معدل فترة التحصيل لشركة التأمين الوطنية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨) يوم

السنة	٣٦٠ يوم	معدل دوران المدينون	معدل فترة التحصيل
٢٠١٢	٣٦٠	١,٧٧ مرة	٢٠٣ يوم
٢٠١٣	٣٦٠	١,٧٧ مرة	٢٠٣ يوم
٢٠١٤	٣٦٠	١,٧٠ مرة	٢١١ يوم
٢٠١٥	٣٦٠	١,٣٣ مرة	٢٧٠ يوم
٢٠١٦	٣٦٠	١,٣٣ مرة	٢٧٠ يوم
٢٠١٧	٣٦٠	٠,٧٠ مرة	٥١٤ يوم
٢٠١٨	٣٦٠	٠,٦٠ مرة	٦٠٠ يوم

المصدر : من أعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات الشركة عينة البحث .

من الجدول أعلاه يتبين ان معدل فترة التحصيل للحسابات المدينة تتراوح بين أدنى معدل في سنة ٢٠١٢، ٢٠١٣ (٢٠٣) يوم ، واعلى معدل في سنة ٢٠١٨ (٦٠٠) يوم ، حيث يدل ارتفاع المعدل خلال سنة ٢٠١٨ الى أتباع شركة التأمين الوطنية للسياسة الأئتمانية المتساهلة في تحصيل ديونها إذ أن طول مدة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة الشركة في تسديد التزاماتها القصيرة الاجل .

٣-٢ معدل دوران الموجودات الثابتة : يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة شركة التأمين في عملية إدارة موجوداتها الثابتة وأن معيار القياس للمؤشر = ١,٥ مرة

الجدول رقم (٥) يبين معدل دوران الموجودات الثابتة لشركة التأمين الوطنية للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٨) مرة

السنة	صافي أقساط التأمين (بالدينار)	الموجودات الثابتة (الف دينار)	معدل دوران الموجودات الثابتة(مرة)
٢٠١٢	٦٦٣٥٦٧٩٠	٣٤٩٣٩	١,٨ مرة
٢٠١٣	٩٠٧٢٦٤٠٦	٣١٢٥١	٢,٩ مرة
٢٠١٤	٨١٩٦٨٦٥٧	٣٤٨٩٩	٢,٣ مرة
٢٠١٥	٦٠١٣٨٤٨٠	٢٨١٩٦	٢,١ مرة
٢٠١٦	٦٨٤٠٣١٠٤	٢٧٢٠٣	٢,٥ مرة

مؤشرات التحليل المالي وأثرها في اتخاذ قرار الاستثمار/شركة التأمين الوطنية (بحث تطبيقي)

٢٠١٧	٤٩٢٢١٠٤٢	٢٥٠٦٦	١,٩مرة
٢٠١٨	٤١١٤٩٤٩١	٢٨٤١٦	١,٤مرة

المصدر: من أعداد الباحثة بالأعتماد على البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة عينة البحث.

من الجدول أعلاه تبين ان معدل دوران الموجودات الثابتة لشركة التأمين الوطنية لفترة الدراسة تتراوح بين أعلى معدل (٢,٩) مرة لسنة ٢٠١٣ والتي كان حجم صافي أقساط التأمين مرتفعاً والتي بلغت (٩٠٧٢٦٤٠٦) ألف دينار وأنخفاض في الموجودات الثابتة والبالغه (١٣١٢٥١٥٧٢) ألف دينار مقارنة عن باقي السنوات ،حيث يلاحظ أنخفاض في المعدل تدريجياً للسنوات (٢٠١٨،٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٥،٢٠١٤) وكانت سنة ٢٠١٨ أدنى نسبة وصل إليها معدل دوران الموجودات الثابتة حيث بلغت (١,٤) مرة مما يشير ذلك تدني الشركة في استخدام موجوداتها الثابتة وأن منتوجاتها (مبيعات) لا تتناسب مع حجم الأستثمار في الموجودات الثابتة .

٣- مؤشرات الربحية: تقيس مؤشرات الربحية مقدرة الشركة على توليد الأرباح التي تتمثل مقياس كفاءة سياسات إدارة الشركة الأستثمارية والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتخذة والمتعلقة بهذه السياسات ومن أهم المؤشرات المعتمدة لأغراض الدراسة: ٣-١: معدل دوران إجمالي الموجودات:- وتقيس هذا المؤشر مدى أستغلال الشركة للموجودات المتاحة لها، وأن النسبة المعيارية له ١,٥ مرة ويوضح الجدول رقم (٦) تفاصيل المؤشر ونتائجه .

جدول رقم (٦) معدل دوران إجمالي الموجودات لشركة التأمين الوطنية للفترة (٢٠١٢-٢٠١٨) (مرة)

السنة	صافي المبيعات	إجمالي الموجودات	معدل دوران إجمالي الموجودات (مرة)
٢٠١٢	٦٦٣٥٦٧٩٠	٢٠٣٤٥٢٠١٧	٠,٣٣مرة
٢٠١٣	٩٠٧٢٦٤٠٦	٢٣٩٠٠٨٦٧٨	٠,٣٨مرة
٢٠١٤	٨١٩٦٨٦٥٧	٢٦٨٧٨١٢٩٦	٠,٣٠مرة
٢٠١٥	٦٠١٣٨٤٨٠	٢٦١٣٥٦٣٩٧	٠,٢٣مرة
٢٠١٦	٦٨٤٠٣١٠٤	٢٧٧٠٥٠٠٠٠	٠,٢٥مرة
٢٠١٧	٤٩٢٢١٠٤٢	٢٨٠٩٣٥٢٣٠	٠,١٨مرة
٢٠١٨	٤١١٤٩٤٩١	٢٦٨٥٨٢٤٧٨	٠,١٥مرة

الجدول من اعداد الباحثة بالأعتماد على البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة عينة البحث.

يتبين من الجدول أعلاه أن معدل دوران إجمالي الموجودات لشركة التأمين الوطنية تراوح بين أعلى معدل (٠,٣٨) مرة لسنة ٢٠١٣ وادنى معدل (٠,١٥) مرة لسنة ٢٠١٨ ،ويشير ذلك الى أن الشركة في تدني في انتاج (زيادة) مبيعاتها حيث أن مبيعاتها لا تتناسب مع حجم الإستثمار في موجودات الشركة .

٣-٢: معدل العائد على حق الملكية (ROE): ويتضمن بالعائد المتوقع على رؤوس أموال المستثمرة في شركات القطاع العام وأن النسبة المعيارية للمؤشر هو ١٠%، والجدول رقم (٧) يبين المؤشرات المستخدمة في نتائج التحليل الخاصة به .

الجدول رقم (٧) يبين معدل العائد على حق الملكية لشركة التأمين الوطنية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨) %

السنة	صافي الربح	حق الملكية= رأس المال المدفوع + احتياطات غير الفنية بضمنها احتياطي الطوارئ+ الاحتياطي الرأسمالي	معدل العائد على حق الملكية %
٢٠١٢	١٢٧٦٧٦٦٨	١٤٤٦٩٥٣٢٤	٩%
٢٠١٣	١٤٨٤٥٦٠٩	١٦٥٠٦٥٦٦١	٩%
٢٠١٤	١٥٢٠٤٠٩١	١٧١٨٢٥٨٦٦	٩%
٢٠١٥	١٥٩٦٠٩٧١	١٧٢٩٣٣٦٠٠	٩%
٢٠١٦	١٨٥٥٦٦٣٣	١٨٤٤٦٩٦٥٩	١٠%
٢٠١٧	١٨١٢٧٣٣٢	١٥٨٨٢٣٥٥٥	١١%
٢٠١٨	١٥٤٥٤٧٩٥	١٤٤٤٢٩٩٠٠	١١%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكشوفات المالية والتقارير السنوية للشركة عينة البحث.

من الجدول اعلاه نلاحظ بلغت نسبة معدل العائد على حق الملكية (٩% ، ٩% ، ٩% ، ٩% ، ١٠% ، ١١% ، ١١%) لسنوات التحليل على التوالي، وتعد هذه النسبة ضمن النسبة المعيارية وبالبالغة ١٠% ، وبما انه مؤشر معدل العائد على حق الملكية من مؤشرات الربحية لذلك تفسر نسب إلى ارتفاع في اداء الشركة في السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات في بداية المدة المدروسة .

٣-٣: معدل العائد على الإستثمار (ROI): تعطي هذه النسبة مؤشراً عن مدى مساهمة الموجودات التي تملكها الشركة في تكوين الأرباح وتبين الكفاءة الكلية لأدارة شركة التأمين الوطنية في تحقيقها للارباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وأن المدى المقبول لهذا المؤشر هو ٨% وبين الجدول رقم (٨) تفاصيل المؤشر ونتائج التحليل الخاصة به .

الجدول رقم (٨) يبين معدل العائد على الإستثمار لشركة التأمين الوطنية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨)%

السنوات	صافي الربح	مجموع الموجودات	معدل العائد على الإستثمار%
٢٠١٢	١٢٧٦٧٦٦٨	٢٠٣٤٥٢٠١٧	٦,٢٧%
٢٠١٣	١٤٨٤٥٦٠٩	٢٣٩٠٠٨٦٧٨	٦,٢١%
٢٠١٤	١٥٢٠٤٠٩١	٢٦٨٧٨١٢٩٦	٥,٦٥%
٢٠١٥	١٥٩٦٠٩٧١	٢٦١٣٥٦٣٩٧	٦,١٠%
٢٠١٦	١٨٥٥٦٦٣٣	٢٧٧٠٥٠٠٠٠	٧%
٢٠١٧	١٨١٢٧٣٣٢	٢٨٠٩٣٥٢٣٠	٦,٤٥%
٢٠١٨	١٥٤٥٤٧٩٥	٢٦٨٥٨٢٤٧٨	٥,٧٥%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكشوفات المالية والتقارير السنوية للشركة عينة البحث .

ويتبين الجدول أعلاه ان معدل العائد على الإستثمار لشركة التأمين الوطنية كنسبة مئوية تتراوح بين أدنى معدل (٥,٦٥%) لسنة ٢٠١٤ ، وأعلى معدل (٧%) لسنة ٢٠١٦ ويعود سبب ذلك إلى انخفاض حجم الموجودات مقارنة مع باقي سنوات الدراسة ، وقد انخفضت في سنوات (٢٠١٧ ، ٢٠١٨) وذلك لأرتفاع حجم الموجودات ، وبما أن معدل العائد على الإستثمار يعتبر من مؤشرات الربحية فيفسر ذلك الى أن الشركة ضعيفة في تحليل البيانات المالية وأتخاذ القرارات الخاصة بنشاط الإستثمار ، والذي بدوره يشير الى عدم كفاءة السياسة التي تنتهجها الإدارة .

ثانياً- تحليل نشاط الإستثمار

١) نسبة تحقق حجم الإستثمار

ابتداء من الجدير بالذكر معرفة نسب تحقق الاستثمار الفعلي مقارنة بالاستثمار المخطط، وهو جزء من معرفة تحقق الفاعلية لنشاط الاستثمار والجدول (٩) يمثل الاستثمار الكلي المخطط والمتحقق ونسب التحقق

$$\text{نسبة تحقق الإستثمارات} = \frac{\text{الإستثمارات المتحققة}}{\text{الإستثمارات المخططة}} \times ١٠٠\%$$

جدول (٩) تطور نسب التحقق

السنة	الإستثمار المخطط	الإستثمار المتحقق	نسبة التحقق
٢٠١٢	٥٩٩٤٣	١١٤٠٠٢	١٩٠%
٢٠١٣	٧١٩٥١	١٢٩٤٨٥	١٧٩%
٢٠١٤	٧٤٨٠٠	١٠٠٦٩٢	١٣٤%
٢٠١٥	٧٦٨١٠	١٥٧٥٧٠	٢٠٥%
٢٠١٦	٨٢٢١٠	١٧١٢٦٣	٢٠٨%
٢٠١٧	١١٥١٧٨	١٥٩٩٧٢	١٣٩%
٢٠١٨	١٠٩٤٦٥	١٥٣٧١٠	١٤٠%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير السنوية لشركة عينة البحث

تشير نتائج المقارنة من الجدول أعلاه أن نسبة تحقق حجم الإستثمارات بلغت تراوحت (٢٠٨-١٣٤)% خلال سنوات الدراسة ومن خلال هذه النسب لوحظ وجود تجاوز في نسبة التنفيذ للإستثمارات المتحققة عن المخططة و ذلك يشير الى أن

شركة التأمين الوطنية تقوم بتوسيع مشاريعها الإستثمارية وعلى الرغم من ارتفاع نسب التنفيذ للسنوات السابقة الى أن شركة التأمين الوطنية لم تأخذ بالارتفاع عن وضع خطط الاستثمار بالسنوات اللاحقة.

٢) نسبة تحقق عوائد الإستثمارات

تقيس هذه النسبة نسبة المتحقق من المخطط لعوائد الإستثمارات الخاصة بشركة التأمين الوطنية وفق النسبة الآتية :

عوائد الإستثمارات المتحققة خلال السنة

$$\text{نسبة تحقق عوائد الإستثمارات} = \frac{\text{عوائد الإستثمارات المتحققة خلال السنة}}{\text{مخطط عوائد الإستثمار}} \times 100\%$$

عوائد الإستثمارات المخططة

الجدول رقم (١٠) يبين عوائد الإستثمار المخطط والفعلية ونسبة التحقق خلال سنوات التحليل قيد البحث.

السنة	مخطط عوائد الإستثمار	عوائد الإستثمار المتحقق	نسبة تحقق عوائد الإستثمار %
٢٠١٢	٥٠٨٨٤٠٠	٦٩٣٤٩٢٨	%١٣٦
٢٠١٣	٥٠٠٠٠٠٠	٦٦٧٩١٥٣	%١٣٤
٢٠١٤	٧٠٠٠٠٠٠	٨٠٦٥٢٧٣	%١١٥
٢٠١٥	٧٠٠٠٠٠٠	٧٢١٥٠٣٠	%١٠٣
٢٠١٦	١٠٠٠٠٠٠٠	٨٤٠٢٤٩٢	%٨٤
٢٠١٧	١٠٠٥٠٠٠٠	٨٥١٢٣٢٧	%٨٥
٢٠١٨	٩٤٥٠٤٠٠	٨١٢٠٤٣٥	%٨٦

الجدول من أعداد الباحثة بالأعتماد على البيانات المالية للشركة عينة البحث.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تحقق عوائد الاستثمار لشركة التأمين الوطنية خلال فترة الدراسة كانت مرتفعة للسنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) والتي بلغت نسبة التحقق خلالها (١٣٦%، ١٣٤%، ١١٥%، ١٠٣%) تدرجياً ، ومن ثم لوحظ انخفاض واضح والتي بلغت نسبة تحقق عائد الاستثمار (٨٤%، ٨٥%، ٨٦%) تدرجياً للسنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) ، وذلك يفسر وجود تجاوز ملحوظ في نسبة تنفيذ الاستثمارات .

ثالثاً- الأتي نتائج تحليل المؤشرات ودرجة التأثير بين المتغيرين لأختبار فرضيات البحث :

أولاً - الفرضية الرئيسية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين متغيرات مؤشرات التحليل المالي ومتغيرات مؤشرات نشاط الاستثمار في شركة التأمين الوطنية عند مستوى معنوية (٥%)).

وسيم اجاد الفرضية السابقة لاقسام مؤشرات التحليل المالي ولكل مؤشر من مؤشرات الاستثمار كالاتي :-

أ- الفرضية الفرعية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين متغيرات مؤشرات التحليل المالي ومتغير مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار في شركة التأمين الوطنية).

١- أختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام الأنداد الخطي البسيط

أ- الفرضية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل المالي ومؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار في شركة التأمين الوطنية عند مستوى معنوية (٥%)).

١- مؤشرات السيولة في التحليل المالي

ويمكن اختبار هذه الفرضية السابقة ولمتغيرات مؤشرات السيولة بالأعتماد على الجدول (١١) حيث نلاحظ التالي :-

جدول (١١) يوضح تحليل تأثير متغيرات مؤشرات السيولة ومتغير مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار في شركة التأمين الوطنية

المتغير المعتمد مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار لشركة التأمين الوطنية								المؤشرات	المتغير المستقل
الدالة	القيمة الاحتمالية	قيمة F الجدولية	قيمة F الحسابية	مربع معامل التحديد	قيمة t الحسابية	المعامل			
لا يوجد تأثير	0.85	6.61	0.04	0.008	1.070	143.983	الحد الثابت a	نسبة السيولة النقدية	مؤشرات السيولة لشركة التأمين الوطنية
					0.200	0.602	الميل الحدي b		
يوجد تأثير	0.048	6.61	7.472	0.81	1.972	127.248	الحد الثابت a	نسبة التداول	مؤشرات السيولة لشركة التأمين الوطنية
					3.687	0.197	الميل الحدي b		

من جدول (١١) السابق نلاحظ

أ- ان قيمة F الحسابية هي (٠,٠٤) لمتغير (نسبة السيولة النقدية) و بمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (5, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) نلاحظ أن قيمة F الحسابية للمتغير (نسبة السيولة النقدية) أصغر من قيمة F الجدولية اي عدم وجود تأثير معنوي وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت (٠,٨٥) وهي اكبر من مستوى الدلالة (٥%)، وهذا يدل على ان الانموذج غير صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (نسبة السيولة النقدية) والمتغير التابع (نسبة تحقق حجم الاستثمار).

ب- بينما كانت قيمة F الحسابية هي (٧,٤٧٢) لمتغير (نسبة التداول) و بمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (5, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) نلاحظ أن قيمة F الحسابية للمتغير (نسبة التداول) أكبر من قيمة F الجدولية اي وجود تأثير معنوي وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت (٠,٠٤٨) وهي اصغر من مستوى الدلالة (٥%)، وهذا يدل على ان الانموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (نسبة التداول) والمتغير التابع (نسبة تحقق حجم الاستثمار).

ت- قيمة مربع معامل التحديد والذي يعد مقياساً وصفيًا يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، وكان مقداره (٠,٠٠٨) وهذا يعني أن (نسبة السيولة النقدية) يفسر ما نسبته (٠,٨%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (٩٩,٢%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (نسبة السيولة النقدية) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 143.983 + 0.602 X1 \dots \dots 1$$

ث- قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (نسبة التداول)، وكان مقداره (٠,٨١) وهذا يعني أن (نسبة التداول) يفسر ما نسبته (٨١%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (١٩%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (نسبة التداول) ومتغير (مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 127.248 + 0.08 X2 \dots \dots 2$$

ج- يتبين مما سبق الى أن نقبل الفرضية الفرعية لوجود علاقة تأثير بين متغير مؤشر السيولة ومتغير نسبة تحقق حجم الاستثمار والذي بينه (مؤشر التداول) ، وهذا يشير الى ضرورة الأهتمام بمؤشرات السيولة وأعادة النظر بقيمة الأحتياطات الفنية لرفع من مؤشر السيولة النقدية .

٢- مؤشرات النشاط في التحليل المالي

ويمكن اختبار هذه الفرضية السابقة ولمتغيرات مؤشرات النشاط بالاعتماد على الجدول (١٢) حيث نلاحظ التالي:-

جدول (١٢) يوضح تحليل تأثير متغيرات مؤشرات النشاط ومتغير مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار

في شركة التأمين الوطنية

المتغير المعتمد مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار لشركة التأمين الوطنية								المؤشرات	المتغير المستقل مؤشرات النشاط لشركة التأمين الوطنية
الدالة	القيمة الاحتمالية	قيمة F الجدولية	قيمة F الحسابية	مربع معامل التحديد	قيمة t الحسابية	المعامل			
لا يوجد تأثير	0.181	6.61	2.416	0.326	5.906	228.305	a الحد الثابت	معدل دوران المدينون (مرة)	
					-1.554	-0.096	b الميل الحدي		
يوجد تأثير	0.05	6.61	7.197	0.705	7.793	206.275	a الحد الثابت	معدل فترة التحصيل (يوم)	
					-3.482	-0.11	b الميل الحدي		
لا يوجد تأثير	0.821	6.61	0.057	0.011	5.991	176.994	a الحد الثابت	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)	
					-0.238	-0.110	b الميل الحدي		

من الجدول (١٢) السابق نلاحظ

أ- ان قيمة F الحسابية لكل من متغيرات النشاط هي (٢,٤١٦) لمتغير (معدل دوران المدينون) و (٧,١٩٧) لمتغير (معدل فترة التحصيل) و (٠,٠٥٧) لمتغير (معدل دوران الموجودات الثابتة) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (5, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١).

ب- نلاحظ أن قيمة F الحسابية لكل من المتغيرات (معدل دوران المدينون) و (معدل دوران الموجودات الثابتة) أصغر من قيمة F الجدولية اي عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت على التوالي (٠,١٨١) و (٠,٨٢١) وهم اكبر من مستوى الدلالة (٥%) ، وهذا يدل على ان الانموذج غير صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (معدل دوران المدينون) و (معدل دوران الموجودات الثابتة) والمتغير التابع (نسبة تحقق حجم الاستثمار).

ت- بينما كانت قيمة F الحسابية (لمعدل فترة التحصيل) اكبر من قيمة F الجدولية أي وجود تأثير معنوي وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت قيمتها (٠,٠٥) وهو أصغر من مستوى الدلالة (٥%) ، وهذا يدل على ان الأنموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (معدل فترة التحصيل) والمتغير التابع (نسبة تحقق حجم الاستثمار).

ث- أما قيمة مربع معامل التحديد والذي يعد مقياساً وصفيًا يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، وكان مقداره (٠,٣٢٦) وهذا يعني أن (معدل دوران المدينون) يفسر ما نسبته (٣٢,٦%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (٦٧,٢%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي إحصائياً بين متغير (معدل دوران المدينون) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 228.3 - 0.096 X3 \dots 3$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل فترة التحصيل)، وكان مقداره (٠,٧٠٥) وهذا يعني أن (معدل فترة التحصيل) يفسر ما نسبته (٧٠,٥%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (٢٩,٥%)

من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل فترة التحصيل) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 206.275 - 0.12 X4 \dots 4$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل دوران الموجودات الثابتة)، وكان مقداره (٠,٠١١) وهذا يعني أن (معدل دوران الموجودات الثابتة) يفسر ما نسبته (١,١%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (٩٨,٩%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل دوران الموجودات الثابتة) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 176.994 - 0.11 X4 \dots 5$$

ج- مما سبق أنه نقبل الفرضية أي وجود علاقة بين متغير مؤشرات النشاط ومتغير نسبة تحقق حجم الاستثمار لشركة التأمين الوطنية، وذلك ما فسره مؤشر (معدل فترة التحصيل)، ولكن العلاقة عكسية أي أن الزيادة في مؤشر معدل فترة التحصيل يؤدي إلى انخفاض نسبة تحقق حجم الاستثمار.

ح- وفي ضوء ذلك يستوجب على شركة التأمين تخفيض من مؤشر معدل فترة التحصيل من خلال تخفيض من حساب المدينون و تحصيل الديون لرفع من مستوى مؤشر النشاط.

٣- مؤشرات الربحية في التحليل المالي

ويمكن اختبار هذه الفرضية السابقة ولمتغيرات مؤشرات الربحية بالاعتماد على الجدول (١٣) حيث نلاحظ التالي:-

جدول (١٣) يوضح تحليل تأثير متغيرات مؤشرات الربحية ومتغير مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار

في شركة التأمين الوطنية

المتغير المعتمد مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار لشركة التأمين الوطنية								المؤشرات	المتغير المستقل مؤشرات الربحية لشركة التأمين الوطنية
الدالة	القيمة الاحتمالية	قيمة F الجدولية	قيمة F الحسابية	مربع معامل التحديد	قيمة t الحسابية	المعامل			
يوجد تأثير	0.044	6.61	7.644	0.614	3.020	136.026	a الحد الثابت	معدل دوران إجمالي الموجودات (مرة)	
					3.802	133.416	b الميل الحدي		
لا يوجد تأثير	0.387	6.61	0.898	0.152	2.108	309.294	a الحد الثابت	معدل العائد على حق الملكية	
					-0.948	-14.059	b الميل الحدي		
يوجد تأثير	0.002	6.61	33.309	0.869	25.474	208.881	a الحد الثابت	معدل العائد على الاستثمار	
					-5.771	-0.108	b الميل الحدي		

من الجدول (١٣) السابق

أ- ان قيمة F الحسابية للمتغير (معدل العائد على حق الملكية) هي و (٠,٨٩٨) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (5, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) و نلاحظ أن قيمة F الحسابية للمتغير أصغر من قيمة F الجدولية اي عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرين على المتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت (٠,٣٨٧) وهي اكبر من مستوى الدلالة (٥%)، وهذا يدل على ان الانموذج غير صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (معدل العائد على حق الملكية) والمتغير التابع (نسبة تحقق حجم الاستثمار)

ب- بينما كانت قيمة F الحسابية للمتغيرين (٧,٦٤٤) لمتغير (معدل دوران إجمالي الموجودات) و (٣٣,٣٠٩) لمتغير (معدل العائد على الاستثمار) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية نلاحظ أن قيمة F الحسابية أكبر من قيمة F الجدولية أي وجود تأثير معنوي للمتغيرين على المتغير (معدل العائد على الاستثمار) وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت على التوالي و (٠,٠٤٤) و (٠,٠٠٢) وهم اصغر من مستوى الدلالة (٥%)، وهذا يدل أن الانموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (معدل العائد على الاستثمار) و (معدل دوران إجمالي الموجودات) والمتغير التابع (نسبة تحقق حجم الاستثمار).

ت- أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل دوران إجمالي الموجودات)، وكان مقداره (٠,٦١٤) وهذا يعني أن (معدل دوران إجمالي الموجودات) يفسر ما نسبته (٦١,٤%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (٣٨,٦%) من التباين تفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي إحصائياً بين متغير (معدل دوران إجمالي الموجودات) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 136.0261 + 133.415 X7 \dots\dots 6$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل العائد على حق الملكية)، وكان مقداره (٠,١٥٢) وهذا يعني أن (معدل العائد على حق الملكية) يفسر ما نسبته (١٥,٢%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (٨٤,٨%) من التباين تفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي إحصائياً بين متغير (معدل العائد على حق الملكية) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 309.294 - 14.059 X8 \dots\dots 7$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل العائد على الاستثمار)، وكان مقداره (٠,٨٦٩) ، وهذا يعني أن (معدل العائد على الاستثمار) يفسر ما نسبته (٨٦,٩%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار)، وأن (١٣,١%) من التباين تفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي إحصائياً بين متغير (معدل العائد على الاستثمار) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y1 = 208.88 - 0.108 X9 \dots\dots 8$$

أ- مما سبق يتبين أنه نقبل الفرضية أي وجود علاقة تأثير بين متغير (مؤشر الربحية) ومتغير (نسبة تحقق حجم الاستثمار) ، وهذا ما أثبتته (مؤشر معدل دوران إجمالي الموجودات) و(مؤشر معدل العائد على الاستثمار) ، وكان للتأثير طردي أي أن أي ارتفاع في متغير كل من (معدل دوران إجمالي الموجودات) و(معدل العائد على الاستثمار) يؤدي الى ارتفاع في متغير المستقل (نسبة تحقق حجم الاستثمار).

ب- وهذا يشير إلى ضرورة إعادة نظر الشركة في سياساتها التشغيلية والأكتئابية والقرارات المتعلقة بها، وكذلك زيادة رؤوس الأموال المستثمرة لأن رؤوس الأموال المتوفرة لم تسهم في زيادة حجم الاستثمار وتوسيع من حجم النشاط الاستثماري .

٢- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

ب-الفرضية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل المالي ومؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمار في شركة التأمين الوطنية عند مستوى معنوية (٥%)).

١-مؤشرات السيولة في التحليل المالي

ويمكن اختبار هذه الفرضية السابقة ولمتغيرات ومؤشرات السيولة بالاعتماد على الجدول (١٤) حيث نلاحظ التالي:-

جدول (١٤) يوضح تحليل تأثير متغيرات مؤشرات السيولة ومتغير مؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمار في شركة التأمين الوطنية

المتغير المعتمد مؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمار لشركة التأمين الوطنية								المؤشرات	المتغير
الدالة	القيمة الاحتمالية	قيمة الجدولية F	قيمة الحسابية F	مربع معامل التحديد	قيمة الحسابية t	المعامل			
لا يوجد تأثير	0.116	6.61	3.597	0.418	-0.418	-30.2	الحد الثابت a	نسبة السيولة لشركة التأمين الوطنية	
						1.897	الميل الحدي b		
يوجد تأثير	0.012	6.61	14.592	0.745	0.695	16.629	الحد الثابت a	نسبة التداول	
					3.820	0.164	الميل الحدي b		

من جدول السابق نلاحظ

أ- ان قيمة F الحسابية لمتغير نسبة السيولة النقدية هي (٣,٥٩٧) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (٥, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) نلاحظ أن قيمة F الحسابية أصغر من قيمة F الجدولية اي عدم وجود تأثير معنوي وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت (٠,١١٦) وهي اكبر من مستوى الدلالة (٥%)، أما قيمة F الحسابية لمتغير نسبة التداول هي (١٤,٥٩٢) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (٥, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) نلاحظ أن قيمة F الحسابية أكبر من قيمة F الجدولية اي وجود تأثير معنوي وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت (٠,٠١٢) وهي اصغر من مستوى الدلالة (٥%)، وهذا يدل على ان الانموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (نسبة التداول) والمتغير التابع (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) فقط.

ب- أما قيمة مربع معامل التحديد والذي يعد مقياساً وصفيًا يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، وكان مقداره (٠,٤١٨) وهذا يعني أن (نسبة السيولة النقدية) يفسر ما نسبته (٤١,٨%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٥٨,٢%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فأن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي إحصائياً بين متغير (نسبة السيولة النقدية) ومتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = -30.2 + 3.068 X1 \dots 9$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (نسبة التداول)، وكان مقداره (٠,٧٤٥) وهذا يعني أن (نسبة التداول) يفسر ما نسبته (٧٤,٥%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٢٥,٥%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فأن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي إحصائياً بين متغير (نسبة التداول) ومتغير (مؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = 16.629 + 0.164 X2 \dots 10$$

ت- مما سبق يتبين لنا صحة الفرضية والتي تشير الى وجود علاقة تأثير طردية بين متغير مؤشر السيولة ومتغير نسبة تحقق عوائد الاستثمار وهذا ما فسر المتغير (مؤشر نسبة التداول) أي كل زيادة في مؤشر التداول يؤدي الى زيادة في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)

٢- مؤشرات النشاط في التحليل المالي

ويمكن اختبار هذه الفرضية السابقة ولمتغيرات مؤشرات النشاط بالاعتماد على الجدول (١٥) حيث نلاحظ التالي:-

جدول (١٥) يوضح تحليل تأثير متغيرات مؤشرات النشاط ومتغير مؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمار في شركة التأمين الوطنية

المتغير المعتمد مؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمارات لشركة التأمين الوطنية							المؤشرات	المتغير المستقل مؤشرات النشاط لشركة التأمين الوطنية
الدالة	القيمة الاحتمالية	قيمة F الجدولية	قيمة F الحسابية	مربع معامل التحديد	قيمة t الحسابية	المعامل		
لا يوجد تأثير	0.166	6.61	2.632	0.345	2.418	الحد الثابت a	معدل دوران المدينون (مره)	
						64.595		
يوجد تأثير	0.049	6.61	7.004	0.628	9.087	الحد الثابت a	معدل فترة التحصيل (يوم)	
						138.950		
لا يوجد تأثير	0.498	6.61	0.533	0.096	4.708	الحد الثابت a	معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)	
						-2.367		
					0.730	0.225		

من الجدول (١٥) السابق نلاحظ

أ- ان قيمة F الحسابية لكل من متغيرات النشاط هي (٢,٦٣٢) لمتغير (معدل دوران المدينون) و (٧,٠٠٤) لمتغير (معدل فترة التحصيل) و (٠,٥٣٣) لمتغير (معدل دوران الموجودات الثابتة) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (5, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) نلاحظ أن قيمة F الحسابية لكل من المتغيرات أصغر من قيمة F الجدولية اي عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات عدا متغير (معدل فترة التحصيل) كانت اكبر منها، وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت على التوالي (٠,١٦٦) و (٠,٠٤٩) و (٠,٤٩٨) وهم اكبر من مستوى الدلالة (٥%) عدا متغير (معدل فترة التحصيل) كانت اصغر من مستوى الدلالة (٥%) ، وهذا يدل على ان الانموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (معدل فترة التحصيل) والمتغير التابع (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) فقط. أما قيمة مربع معامل التحديد والذي يعد مقياساً وصفيًا يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، وكان مقداره (٠,٣٤٥) وهذا يعني أن (معدل دوران المدينون) يفسر ما نسبته (٣٤,٥%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٦٥,٥%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل دوران المدينون) ومتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = 64.595 + 0.069 X3 \dots 11$$

ب- أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل فترة التحصيل)، وكان مقداره (٠,٦٢٨) وهذا يعني أن (معدل فترة التحصيل) يفسر ما نسبته (٦٢,٨%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٣٧,٢%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل فترة التحصيل) ومتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = 138.9496 - 0.101 X4 \dots 12$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل دوران الموجودات الثابتة)، وكان مقداره (٠,٠٩٦) وهذا يعني أن (معدل دوران الموجودات الثابتة) يفسر ما نسبته (٩,٦%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٩٠,٤%) من التباين تفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل دوران الموجودات الثابتة) ومتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = 93.2434 + 0.225 X4 \dots 13$$

أ- مما سبق يتبين لنا صحة الفرضية والتي تشير الى وجود علاقة تأثير بين متغير مؤشرات النشاط ومتغير نسبة تحقق عوائد الاستثمار، وذلك ما فسر متغير (معدل فترة التحصيل) ولكن العلاقة عكسية أي كلما ارتفع معدل فترة التحصيل أدى إلى انخفاض نسبة تحقق عوائد الاستثمار، وذلك بسبب طول فترة التحصيل وأتباع شركة التأمين الوطنية السياسة الأتمانية المتساهلة في تحصيل ديونها أذ أن طول مدة التحصيل يخفض السيولة وبالتالي يؤثر عكسياً على نسبة تحقق عوائد الاستثمار .

ب- على ضوء ذلك على شركة التأمين إعادة النظر في الأداء التشغيلي لشركة التأمين الوطنية وفي استخدام الموارد المتاحة من خلال تخفيض من حساب المدينون عن طريق وضع شروط في تحصيل الديون ، وأن الشركة في تدني في استخدام موجوداتها الثابتة بشكل فعال حيث لا تتناسب حجم أقساطها مع حجم موجوداتها الثابتة وبهذه الوضعية تلزم إدارة الشركة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها .

٣- مؤشرات الربحية في التحليل المالي

ويمكن اختبار هذه الفرضية السابقة ولمتغيرات مؤشرات الربحية بالاعتماد على الجدول (١٦) حيث نلاحظ التالي:-

جدول (١٦) يوضح تحليل تأثير متغيرات مؤشرات الربحية ومتغير مؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمار في شركة التأمين الوطنية

المتغير المعتمد مؤشر نسبة تحقق عوائد الاستثمارات لشركة التأمين الوطنية								المؤشرات	المتغير المستقل مؤشرات الربحية لشركة التأمين الوطنية
الدالة	القيمة الاحتمالية	قيمة F الجدولية	قيمة F الحسابية	مربع معامل التحديد	قيمة t الحسابية	المعامل			
يوجد تأثير	0.007	6.61	20.045	0.8	2.783	41.722	الحد الثابت a	معدل دوران إجمالي الموجودات (مرة)	
					4.477	247.772	الميل الحدي b		
لا يوجد تأثير	0.146	6.61	2.965	0.372	2.915	258.059	الحد الثابت a	معدل العائد على حق الملكية	
					-1.722	-15.412	الميل الحدي b		
لا يوجد تأثير	0.767	6.61	0.098	0.019	6.987	110.117	الحد الثابت a	معدل العائد على الاستثمار	
					-0.313	-0.011	الميل الحدي b		

من الجدول (١٦) السابق

أ- ان قيمة F الحسابية هي (٢٠,٠٤٥) لمتغير (معدل دوران إجمالي الموجودات) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (5, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) نلاحظ أن قيمة F الحسابية كانت أكبر من قيمة F الجدولية وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت على التوالي (٠,٠٠٧) وهي أصغر من مستوى الدلالة (٥%)، وهذا يعني أن الانموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (معدل دوران إجمالي الموجودات) والمتغير التابع (نسبة تحقق عوائد الاستثمار).

ب- ان قيمة F الحسابية لكل من متغيرات الربحية (٢,٩٦٥) لمتغير (معدل العائد على حق الملكية) و(٠,٠٩٨) لمتغير (معدل العائد على الاستثمار) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (5, 1) وكانت قيمتها (٦,٦١) نلاحظ أن قيمة F الحسابية لكل من المتغيرات أصغر من قيمة F الجدولية اي عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات. عدا متغير (معدل دوران إجمالي الموجودات) فكانا اكبر من قيمة F الجدولية وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للاختبار وكانت على التوالي (٠,٧٦٧) وهي اكبر من مستوى الدلالة (٥%) ، وهذا يدل على ان الانموذج غير صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (معدل العائد على حق الملكية) و (معدل العائد على الاستثمار) والمتغير التابع (نسبة تحقق عوائد الاستثمار).

ت- أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل دوران إجمالي الموجودات)، وكان مقداره (٠,٨٠) وهذا يعني أن (معدل دوران إجمالي الموجودات) يفسر ما نسبته (٨٠%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٢٠%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فأن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل دوران إجمالي الموجودات) ومتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = 41.722 + 247.772 X7 \dots \dots 18$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل العائد على حق الملكية)، وكان مقداره (٠,٣٧٢) وهذا يعني أن (معدل العائد على حق الملكية) يفسر ما نسبته (٣٧,٢%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٦٢,٨%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فأن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل العائد على حق الملكية) ومتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = 258.0588 - 15.412 X8 \dots \dots 19$$

أما قيمة مربع معامل التحديد لمتغير (معدل العائد على الاستثمار)، وكان مقداره (٠,٠١٩) وهذا يعني أن (معدل العائد على الاستثمار) يفسر ما نسبته (١,٩%) من التباين الحاصل في متغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار)، وأن (٩٨,١%) من التباين تفسرها متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج الانحدار، وعليه فأن هذه النتائج تدل على عدم وجود تأثير معنوي أحصائياً بين متغير (معدل العائد على الاستثمار) ومتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) ووفقاً لمعادلة الانحدار التالية:-

$$Y2 = 110.116 - 0.011 X9 \dots \dots 20$$

ث- مما سبق يتبين أنه نقبل الفرضية أي وجود علاقة تأثير طردي بين متغير مؤشرات الربحية ومتغير نسبة تحقق عوائد الاستثمار، وذلك فسرهُ المؤشر (معدل دوران إجمالي الموجودات) وأثره على المتغير (نسبة تحقق عوائد الاستثمار) أي أن أي زياده في معدل دوران إجمالي الموجودات يؤثر طردياً على المتغير نسبة تحقق عوائد الاستثمار ، وذلك يفسر أن الشركة جيدة في تشغيل مواردها وتوليد الأرباح وعليه على شركة التأمين الوطنية إعادة النظر في باقي المؤشرات لرفع من كفاءة استخدامها ، وبالتالي رفع من نسبة تحقق عوائد الاستثمار .

المبحث السادس :الإستنتاجات والتوصيات

أولاً : الإستنتاجات:في ضوء ما تقدم من نتائج اظهرتها مؤشرات التحليل المالي للشركة خلال سنوات التقويم فإن الشركة مارست نشاطها الاستثماري في ضوء الاهداف المقررة لها الا ان مستوى تحقيقه كان محدوداً ونبين ادناه ما تم التوصل اليه من خلال مجموعة من الاستنتاجات والتي تمثلت بالآتي:-

- (١) تبين من خلال التحليل الأحصائي بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات التحليل المالي ومؤشرات الاستثمار لشركة التأمين الوطنية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية .
- (٢) وجود تجاوز ملحوظ في حجم الاستثمار مما يفسر ضعف دور إدارة الشركة في دراسة نتائج التنفيذ وتحديد الانحرافات السلبية في التنفيذ.
- (٣) على الرغم من ارتفاع نسب التنفيذ للمشاريع الاستثمارية للسنوات السابقة الى أن شركة التأمين الوطنية لم تأخذ بالارتفاع عن وضع خطط الاستثمار بالسنوات اللاحقة.
- (٤) قصور إدارة الاستثمار في تحليل نشاط الاستثمار وأخذ القرارات التي من شأنها أن ترفع من عائد الاستثمار للشركة .
- (٥) غياب الرؤى المستقبلية في التخطيط للاستثمار عدم دقة وجدوى خطة الاستثمار الذي يؤكد ضعف سياسة الشركة في تحديد أوجه القصور ومعالجته .
- (٦) أتباع شركة التأمين الوطنية السياسة الائتمانية المتساهلة في تحصيل ديونها أد أن طول مدة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة الشركة في تسديد التزاماتها القصيرة الاجل .
- (٧) ضعف مؤشر معدل دوران الموجودات الثابتة مما يشير ذلك ان الشركة في تدني في استخدام موجوداتها الثابتة بشكل فعال وأن منتوجاتها(مبيعات)لا تتناسب مع حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة وسيؤثر تعظيم الاستفادة من تلك الأصول الثابتة على الربحية بشكل كبير .

ثانياً : التوصيات

- (١) ضرورة قيام الشركة بالتخطيط لكافة استثماراتها في السنوات اللاحقة .
- (٢) ضرورة قيام الشركة بتغيير خططها الاستثمارية ووضع خطة اكثر دقة لاستثماراتها واليرادات المتحققة منها بعد دراسة امكانياتها والطاقت المتاحة لها .
- (٣) متابعة المقترضين الذين لم يسددوا ما بذمتهم من قروض ، وأخذ الاجراءات القانونية بحقهم .
- (٤) دراسة اسباب هبوط عوائد استثمارات الاسهم والعمل على تحقيق افضل العوائد منها
- (٥) إعادة النظر في السياسات الائتمانية وسياسات تحصيل حساب المدينون الخاصة بشركة التأمين الوطنية بسبب وجود تعثر في عملية تحصيل الديون .
- (٦) لأهتمام بمؤشرات السيولة وإعادة النظر بقيمة الأحتياطات الفنية لرفع من مؤشر السيولة النقدية
- (٧) على شركة التأمين الوطنية بذل أهتمام بمؤشرات التحليل المالي لما لها من أهمية في تفسير القوائم المالية ودراسة الوضع المالي للشركة والحصول على النتائج التي تساعد إدارة الشركة في اتخاذ القرارات السليمة التي من شأنها رفع من مستوى أداء أنشطتها الاستثمارية .

المصادر**١- العربية**

- (١) آل آدم ، يوحنا ، والديباغ ، ضياء حامد ، "الأدارة المالية "،دار الكتب ، العراق ، ١٩٩٢م.
- (٢) جمام، محمود ،ودباش ، أميرة" أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر ، ٢٠١٧م .

- ٣) حموده، ابراهيم احمد عبد النبي، الاسس العلمية والعملية لتقييم الاداء في شركات التأمين، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، ١٩٩٨م.
- ٤) عباس، ظافر محمد، "دور التحليل المالي للقوائم المالية في الرقابة وتقييم الأداء"، دراسة تطبيقية في شركة بغداد للتجارة وتسويق المواد الغذائية (ش/خ) بغداد، بحث مقدم الى مجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، ٢٠٠٦م.
- ٥) الشمري، مشتاق طالب عبد الامير، "دور التحليل المالي في تقييم النشاط والمركز المالي" اطروحة ركتوراة جامعة بغداد، المعهد العالي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦م.
- ٦) الشمري، شيماء كاظم عاصي، "دور الاتجاهات التقليدية و الحديثة لاساليب التحليل المالي في تطوير تقييم كفاءه الاداء"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠م.
- ٧) سبسي، مصطفى يوسف، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، دراسة ميدانية في عدد من شركات القطاع الخاص، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في المحاسبة، ٢٠١١م.
- ٨) المسعودي، عامر رشيد، تحليل مؤشرات النشاط والربحية لتقييم أداء شركة التأمين الوطنية والعراقية" بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي، تأمين، ٢٠١٥م.
- ٩) ابو زيد، محمد المبروك، التحليل المالي - شركات واسواق مالية، الطبعة الثانية، السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر ٢٠٠٩م.
- ١٠) الحبيطي، قاسم محسن، و يحيى، زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، العراق، موصل ٢٠٠٢م.
- ١١) الحسيني، صادق، التحليل المالي و المحاسبي دراسة معاصرة في الاصول العلمية و تطبيقاتها (عمان: دار مجدولاني للنشر)، ١٩٩٨م.
- ١٢) الحياي، وليد ناجي و بطمة، محمد عثمان، التحليل المالي، دار حنين، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ١٩٩٦م.
- ١٣) خان، محمد يونس، و غرابية، هشام صالح "الأدارة المالية"، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، ١٩٨٦.
- ١٤) الدهراوي، كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦م.
- ١٥) الشماع، خليل محمد محسن، الأدارة المالية، الطبعة الرابعة، مكتب المتنى للنشر، العراق، بغداد، ١٩٩٢م.
- ١٦) العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية الحديثة، طبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣م.
- ١٧) عبود، سالم محمد، ادارة الكلفة في النشاط المصرفي / المحاسبة الادارية، الجزء الثاني، دار المرتضى للطباعة و النشر و التوزيع، العراق، بغداد، ٢٠٠٨م.
- ١٨) عقل، مفلح محمد، (مقدمة في الادارة المالية والتحليل العلمي)، الطبعة الاولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٩م.
- ١) مطر، محمد، و تيم، فايز "إدارة المحافظ الاستثمارية"، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- ٢) حسين، وليد حسين، و خضير، أبتهاال طالب، و حافظ، عبدالناصر علك، "قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين"، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد الثامن، العدد ٢٢، الفصل الأول، لسنة ٢٠١٣.

٢- المصادر الأجنبية

- 1) Adair, J., "Decision Making & Problem Solving Strategies", 3rd ed., London: Kogan Page, 2007.
- 2) Kieso, Donald Paul Kimmet, Jerry Weygandt, "Financial Accounting, wiley & sons, USA, 2000.
- 3) Rao, Ramesh K S. "Financial Management : Concept & Applications " 2nd, ed, Mac Millan Publishing Co., N.Y., 1992.
- 4) Richard G. Myrtle W. & Jackm, " Financial Accounting Theory and Analysis Text Reading and Cases, 1st ed, John WILEY & sons, 2008.
- 5) A, Pearce, John & Zahra, Shaker, " Boards of Directors and Corporate Financial Performance: A Review and Integrative Model", in Journal of Management, 15(2)291-334, 1989.